التنمية الاقتصادية في النيجر،
قراءة في الفرص والتحديات واستشراف المستقبل

The economic development in Nagger, analytical reading on opportunities, challenges and predicting future

د. ايمان ابراهيم زغير

Eiman Ibrahim Zogbair Abdelmajed

Eimanabdelmajed@gmail.com

المستخلص

تأتي الورقة متناولة للتنمية الاقتصادية في النيجر قراءة تحليلية في الفرص والتحديات واستشراف المستقبل. تركّز الورقة على الأهمية الاستراتيجية المتنامية للنيجر بفضل ما تحتويه أراضيها من خام (اليورانيوم) والذي يؤدي أدواراً مهمة في الاستراتيجيات السلمية والعسكرية معاً للقوى الدولية والإقليمية، الأمر الذي عمل على إعادة صياغة مكانتها في استراتيجيات القوى العظمى _ قبل الاستعمار وما بعد الاستقلال _ والقوى الإقليمية في منطقة غرب أفريقيا، مما أثر في أحيان كثيرة على التنمية الاقتصادية بها. كما تُشكّل النيجر حلقة وصل بين شمال أفريقيا وجنوبها من ناحية، وتتشارك مع بقية دول المنطقة في استراتيجيات مكافحة الإرهاب من ناحية أخرى. تاريخياً لا يمكن تجاهل دور النيجر في استقبال مختلف الشعوب والقبائل من الدول المجاورة، الأمر الذي منحها ميزة اجتماعية بتداخل عرقي مميز بين شعوبها. لأهمية الموضوع تبحث الورقة عن العوامل والمتغيرات التي أثّرتْ على عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر التي تمنحها فرصاً أو تشكل تحديات على مستقبل التنمية الاقتصادية بها، كما تأتي أهمية الورقة من إلقائها الضوء على جيو _ سياسة النيجر وعلى أهم الموارد الاستراتيجية بها، والتحديات المحلية والإقليمية المرتبطة باستثماراتها كدولة حبيسة تعتمد على جوارها الجغرافي في الاستيراد والتصدير. عليه تناولتْ الورقة موضوع البحث من خلال عدة محاور شملت الإطار النظري لمفاهيم الورقة، الأهمية الجيوسياسية

للنيجر ومواردها الاستراتيجية، مع تشخيص للأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بها، ومن ثم توضيح وتحليل تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية بها وعلى مستقبلها. تهدف الورقة للتعريف بالمتغيرات الداخلية والإقليمية المحيطة بالنيجر، كما تهدف للتعرف على الفرص والتحديات التي تعيق عمليات التنمية الاقتصادية بها. خلصت الورقة إلى العديد من النتائج أهمها أنَّ التحديات ذات الطبيعة الداخلية والدولية أصبحت في كثير من الأحيان معوقاً لجهود التنمية الاقتصادية الوطنية بالنيجر، كما خلصت إلى أنَّ هنالك انعكاسات سياسية واقتصادية تؤثر على مستقبل التنمية الاقتصادية بالنيجر. استخدمت الورقة كلٌ من المنهج التاريخي والمنهجين الوصفي التحليلي، واعتمدتُ على العديد من الأدوات الأولية والثانوية، واختتمتُ الورقة بخاتمة تضمنتْ مجموعة من النتائج والمقترحات وقائمة لأهم المصادر والمراجع.

Abstract

The paper titled the economic development in Nagger, analytical reading on opportunities, challenges and predicting future, the paper concentrated on the growing strategic importance of Nagger for the richness of its land with the raw uranium which had great role in the peaceful and military strategies for the international and regional powers, that worked for its reformulation of its position in the great powers strategies_before colonization and post independence_ and the regional power at west Africa area, which influenced many times the economic development in it, Nagger formed a linking circle between north Africa and its south , and sharing with the other states of the area on combating terrorism in the other hand, historically its role of hosting the different people and tribes from the neighbouring countries could not be ignored, which gave it a social advantage of distinguished ethic overlap between its people, for the importance of the issue the paper investigated the factors and the variants that impacted the processes of the economic development at Nagger, that gave it opportunities and shaped challenges on the future of

the economic development, also the importance of the paper emerged from its shedding light on Nagger geopolitics, and the importance of the strategic resources, the local and regional challenges related to its investment as an inland state that depended on geographic neighbour in importing and exporting, the paper addressed the investigated subject through many axis included the theoretic frame for the paper concepts, the importance of Nagger geopolitics and its strategic resources, with a diagnosis of the surrounding local, regional and international situations, and explaining and analyzing their impact on the economic development and its future, the paper aimed to define the local and regional variants surrounding Nagger, it also aimed to know the opportunities, and the challenges that hindered the economic development processes, the paper included many results, as the economic development processes impacted directly and indirectly with its geographic location as an inland state depending on its commercial activity on the neighbouring countries, that effected by its good or bad relations with the neighbors, and the extent of proportional internal stability in the neighbouring, the challenges with local, regional and international nature had become barrier for the efforts national economic development at Nagger, the paper suggested

flexibility in the economic development processes at Nagger so as to be more responsive in dealing with challenges and the local, external variants whether they are regional or international, the paper used the historical and the descriptive analytical methods, depended on many primary and secondary tools, the paper ended with conclusion included group of results, suggestions, and a list for important resources and references.

المُقدمة

تعاني النيجر كغيرها مع بعض دول القارة الأفريقية من مشاكل تتعلق بإدارة وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية بها، الأمر الذي يتضح من خلال عدة مظاهر كارتفاع مؤشرات الفقر وتراجع مستويات التعليم والصحة والإنتاج الزراعي؛ ويعود ذلك في جزء منه إلى عوامل ومتغيرات داخلية بالنيجر، بينما يعود البعض الآخر بسبب متغيرات خارجية إقليمية ودولية أثّرتْ على عمليات التنمية الاقتصادية بها.

وعلى الرغم من امتلاك النيجر لواحد من أهم الموارد الاستراتيجية _ اليورانيوم_ إلّا أنَّ هذا لم يؤهلها لتكون قادرة على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة وحتى العسكرية الأمنية المحيطة بها، الأمر الذي أدى إلى تدهور برامج النمو الاقتصادي وتباطؤ في عمليات التنمية الاقتصادية بها، فتوسعت حدة الفقر وزاد تدهور البيئة الزراعية .

إنَّ التحديات التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر كثيرة ومتشعبة؛ نظراً لتداخل وتعقيد المتغيرات المحيطة بها الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النهوض الاقتصادي بها، ويؤثر في خلق بيئة تتوفر فيها فرص النهوض بالتنمية الشاملة بها مما ينعكس سلباً على مستقبلها وتحسين فرص المعيشة لأفرادها وإيجاد فرص عمل وتوفير فرص أفضل لتحقيق النهوض الاقتصادي ومكافحة الفقر.

إنَّ كثرة التحديات والمتغيرات المحيطة بالنيجر التي تؤثر على عمليات التنمية الاقتصادية بها، لا تمنع إمكانيات معالجة بعض هذه التحديات التي تسمح بإحداث واستمرار النمو الاقتصادي، من خلال استغلال الموارد المتاحة كالاتجاه إلى تعليم السكان والاهتمام بالجانب الصحي لهم؛ إذ إنَّهم رأس المال البشري الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية. عليه ونظراً لخصوصية الظروف والأوضاع الإقليمية والمحلية بالنيجر التي تزيد أحياناً وتقلل في أحيان أخرى من فرص التنمية ولكل ما سبق ذكره تطرح الورقة التساؤل **الرئيسي التالي:** ما هي الفرص والتحديات التي تقف أمام عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر؟ وما هو تأثير ذلك على مستقبلها؟

الأسئلة الفرعية:

١) هل توجد تحديات محلية تواجه عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر؟
٢) هل هنالك تأثيرات إقليمية ذات أبعاد سياسية وأمنية على التنمية الاقتصادية بالنيجر؟
٣) ما هي الدوافع والأبعاد وراء السياسيات الدولية تجاه النيجر؟
٤) هل أثر التنافس الدولي على موارد النيجر على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية بها؟

الفرضيات: تفترض الورقة أنَّه :

١) توجد تحديات داخلية المنشأ ذات طبيعة مجتمعية وبيئية تؤثر على التنمية الاقتصادية بالنيجر.
٢) تفرض البيئة الإقليمية للنيجر العديد من المتغيرات التي تؤثر على

عمليات التنمية الاقتصادية بها .

٣) هنالك أبعاد ودوافع عسكرية أمنية واقتصادية وراء السياسيات الدولية تجاه النيجر.

٤) يؤثر التنافس الدولي على موارد النيجر على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية بها.

أهداف الورقة: تهدف الورقة إلى:

١. التعرف على مفاهيم وأسس ومقومات التنمية الاقتصادية.
٢. تحليل مكونات الاقتصاد النيجري ونقاط القوة والضعف فيه المؤثرة على التنمية الاقتصادية.
٣. وصف وتحليل دور التحديات الداخلية التي تعيق التنمية الاقتصادية بالنيجر.
٤. التعرف على مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على عملية التنمية الاقتصادية بالنيجر.
٥. استشراف مستقبل التنمية الاقتصادية في النيجر في ظل التحديات الداخلية والخارجية .

أهمية الورقة: تأتي أهمية الورقة من خلال أنَّها:

١. تتناول أحد أهم القضايا الأساسية التي تحظى بالاهتمام العالمي خاصةً في الآونة الأخيرة وهي قضايا التنمية الاقتصادية التي تعتبر من أساليب النهوض بالمجتمعات والدول .
٢. توضح دور العوامل والمتغيرات الداخلية التي تعتبر عناصر قوة تدعم

عمليات التنمية الاقتصادية .

٣. تتناول الفرص والتحديات الخارجية التي تدعم أو تقوض جهود التنمية الاقتصادية في النيجر.

٤. تشخيص الانعكاسات السلبية لجهود التنمية الناقصة بالنيجر التي تولد الفقر المدمر للبيئة.

٥. إثراء المكتبات ومراكز البحوث بالحقائق العلمية فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

٦. يمكن أنْ تمثل الورقة مدخلاً للبحث عن هذا الموضوع بشكل أوسع واشمل.

المنهجية المستخدمة: استخدمت الورقة المنهج التاريخي، والمنهجين الوصفي التحليلي.

الأدوات: اعتمدت الورقة على كل المصادر الأولية والثانوية في البحث شاملةً التقارير، والمراجع، والدوريات والمجلات العلمية المحكّمة والدراسات السابقة والشبكة الدولية للمعلومات.

هيكل الورقة:

تتكون الورقة من ملخص، مقدمة وخمس محاور وذلك كالتالي، يتناول المحور الأول المفاهيم والتعريفات العامة المتعلقة بالورقة، أمّا المحور الثاني يتناول النيجر من حيث الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية ومكونات السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتعليمي، يلقي المحور الثالث الضوء على التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على التنمية

الاقتصادية بالنيجر، ويغطي المحور الرابع استشراف مستقبل التنمية الاقتصادية بالنيجر، ويتضمن المحور الخامس والأخير النتائج والمقترحات وقائمة المصادر والمراجع.

المحور الأول: المفاهيم والتعريفات العامة:

1/ مفهوم التنمية الاقتصادية ومتطلباتها:

يستخدم المفهوم للدلالة على العملية التي تُحدث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكسابه المقدرة على التطور الذاتي المستمر بالاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه والمقدرة على إشباعها عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال.[١]

تُلحق التنمية الاقتصادية تغير بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، متناولةً كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتُحدث تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين .[٢]

متطلبات التنمية الاقتصادية:

يقتضي نجاح التنمية الاقتصادية عدة متطلبات، تتمثل في التغيرات المتعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، والمجال الإداري وحرية اتخاذ القرارات، وذلك كما يلي:

أ/ المجال السياسي، يعتبر شرطاً مهماً وأساسياً للتنمية الاقتصادية؛ إذ يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي ويتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم. كما يوفر التنظيم السياسي التلاحم القومي لإنجاح عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.[٣]

ب/ المجال الثقافي، تتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، من خلال ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع.[٤]

ج/ المجال الاجتماعي، وذلك بإدخال أفكار وقيم جديدة وإحداث تغييرات جذرية في القيم والعادات السائدة، ونظرة الأفراد للنشاط الاقتصادي؛ فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في بدء العملية التنموية واستمرارها.

د/ المجال الإداري، تعمد التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة؛ لرفع معدل الاستثمار بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع وتعمل كقنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمار.[٥]

هـ/ حرية اتخاذ القرارات (الحريات الاقتصادية والاجتماعية) من خلال القوانين والتشريعات، وعدالة الفرص الاقتصادية، والعطاء الاجتماعي المنظم، والاهتمام بالمرافق والتسهيلات العامة، وعدم التدخل في مؤسسات

المجتمع المدني؛ إذ إنَّ أساس التنمية وغاياتها تتحقق عن طريق الحريات وليس عن طريق زيادة الناتج القومي فقط.[٦]

2/ مفهوم المتغيرات المحلية: "هي المواقف التي تحدث داخل حدود البيئة الداخلية للدولة، سواء شملت أحداثاً سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أمنية أو حتى اجتماعية ثقافية». وترتبط هذه المتغيرات بالعمليات السياسية والاقتصادية التي توجهها القوى الداخلية في الدولة أو تهيمن عليها. وتظهر سمات هذه المتغيرات بصورة متداخلة ومترابطة أحياناً كما أنَّها تظهر منفردةً في أحيانٍ أخرى، كما تختلف حدة تأثيراها من دولة لأخرى؛ ذلك بحسب خصوصية كل دولة ومستوى الوعي السياسي والاستقلال الاقتصادي فيها وبحسب نوعية النزاعات ودرجتها وحسب أهدافها القومية ومصالحها الداخلية والخارجية.[٧]

3/ مفهوم المتغيرات الإقليمية: تُعرّف بأنها: "تلك الأحداث والمواقف الخارجية التي تحدث في البيئة الإقليمية التي تقع فيها الدولة وتنتسب إليها جغرافياً، أو تربطها تحالفات وانتماءات حضارية أو ثقافية أو أيديولوجية مشتركة».[٨] وتتسم المتغيرات الإقليمية بتعدد أبعاد تأثيراتها على الأطراف السياسية الداخلة في تكوين الإقليم، وتُحتم إجراء تعديلات واتخاذ تدابير وخيارات إستراتيجية جديدة لتوجهات السياسة الداخلية والخارجية للدولة بالقدر الذي يمكنها من تحقيق مصالحها الإقليمية والحفاظ عليها، وعلى مكانتها والحرص على تفادي أثر تلك المتغيرات إنْ أمكن أو التقليل من حدتها بقدر الإمكان[٩].

المحور الثاني: الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للنيجر:

جغرافياً تقع النيجر على حدود نيجيريا في الجنوب، وبنين في الجنوب الغربي، ومالي وبوركينا فاسو في الغرب، وليبيا والجزائر في الشمال، وتشاد في الشرق، وبالتالي تربط شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء . تعرف النيجر بأنَّها دولة حبيسة ليس لها سواحل تربطها بالعالم الخارجي، تُقدر مساحتها الجغرافية الإجمالية بـ (١٢٦٧٠٠٠) كيلو متر مربع، يتجمع في هذه المساحة سكان يبلغ عددهم (24,206,644) مليون نسمة.[10]

تاريخياً شكّلتْ النيجر بوابة للمهاجرين بين أفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا، وأصبحت مؤخرًا نقطة عبور للمهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا عبر ليبيا والبحر الأبيض المتوسط، ويسلك حوالي ٧٥٪ من المهاجرين الأفارقة المتجهين إلى أوروبا هذا الطريق .

تتمتع النيجر بأهمية جيوسياسية، إذ تقع في الشريط الصحراوي الساحلي عند مفترق الطرق بين المناطق غير المستقرة في شمال أفريقيا والساحل والصحراء وحوض بحيرة تشاد، ويُعدّ هذا الموقع سيفاً ذا حدين؛ إذ يربط النيجر بمساحات شاسعة من القارة وهي ممر للتجارة والنقل بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ويجعلها محاطة بنزاع حاد وانعدام الأمن الناجم عن انتشار المنظمات الإرهابية والمتطرفة في جميع أنحاء الدول المجاورة، وقد استغلت العديد من العناصر الإرهابية الأهمية الجيوسياسية للنيجر لشن هجمات وزيادة أنشطتها ضد القوات الحكومية والدول المجاورة وضد المصالح الدولية في منطقة الساحل والصحراء، وقد

جذب موقع النيجر المهم استراتيجيًا انتباه القوى الدولية، خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، إذ أصبحت النيجر شريكاً أمنياً استراتيجياً متزايد الأهمية للولايات المتحدة في المنطقة ومركزاً دولياً تعتمد عليه بقية القوى الدولية والإقليمية معاً في مكافحة الإرهاب.[١١]

تشهد النيجر ساحة تنافس كبير على النفوذ فيها بين مختلف القوى الإقليمية من ناحية والقوى الدولية من ناحية أخرى، إذ تخوض الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا منافسة غير معلنة لتوسيع نفوذهما في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال زيادة توسع الولايات المتحدة نحو النيجر في ظل نمو الاهتمام الروسي والصيني التي أبدت اهتماماً كبيراً كشريك استراتيجي اقتصادي للنيجر، وقد اتخذ التنافس الدولي حول النيجر إنشاء القواعد العسكرية في جميع أنحائها وأصبح للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية جوية في (أغاديز)[12]، ولفرنسا قاعدتين عسكريتين إحداهما في مطار (نيامي) والأخرى في منطقة (ماداما)* والتي أنشأتها بهدف التصدّي لأنشطة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، كنشاط (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) و(المجموعة المسلحة في مالي)، وجماعة (بوكو حرام) النيجيرية، بهدف ضمان سلامة الشركات الناشطة في قطاع المناجم، بما في ذلك مجموعة (أريفا) الفرنسية.

يمثل النيجر مصدراً مهماً للموارد الأساسية، مثل اليورانيوم وتُعدّ النيجر رابع دولة عالمياً في استخراجه، إضافة إلى استخراج النفط الذي تمثل صادراته حوالي ٧٢٪ من إجمالي الصادرات والذي يعتبر ذا قيمة استراتيجية كبيرة للقوى الدولية.[١٣]

1/ السياق السياسي للنيجر:

تاريخياً رغماً عن خضوع النيجر للاستعمار الفرنسي منذ العام ١٩٢٢م إلّا أنَّها عرفت التنظيمات السياسية . بموجب إصلاحات الدستور الفرنسي الذي منح المستعمرات الأفريقية حق تشكيل أحزاب سياسية . وبناءاً عليه نشأ الحزب النيجري التقدمي في ١٩٤٦م. وقد مرت جمهورية النيجر منذ استقلالها في ١٩٦٠م بأنواع مختلفة من الحكم تراوح من الحكم المدني للحكم العسكري تتخلله فترات انتقالية تنتهي في بعض الأحيان بانقلاب عسكري، وقد شكل مجمل ذلك تاريخها السياسي.[14]

سعتْ مختلف الحكومات بالنيجر لبداية وإنجاح عمليات التنمية الاقتصادية، فقد اهتمتْ حكومة الرئيس (تنجا) مثلاً بتنمية المورد البشري كمورد مهم في التنمية الاقتصادية فركزت على التعليم وتحسين الجانب الصحي ومحاربة الفقر من خلال التركيز على عائدات بيع (اليورانيوم) كقائد لعمليات التنمية الاقتصادية . بعيداً عن سيطرة الشركات الفرنسية . لكنْ لم تنجح جهوده؛ ولحق عدم الاستقرار السياسي بحكومته التي أطاح بها انقلاب عسكري أطاح بجهوده في التنمية الاقتصادية.

يوضح تتبع المسار السياسي لأنظمة الحكم المختلفة في النيجر عدة أشياء يأتي أبرزها من خلال التالي :

أ/ اعتماد بعض تلك الحكومات . باختلافها . على (اليورانيوم) كسلعة إستراتيجية محركة لعمليات التنمية الاقتصادية بها والذي كان يقع تحت سيطرة الشركات الفرنسية.[١٥]

ب/ وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى عدم استقرار اقتصادي وازدياد الفقر وتردي في الأوضاع المعيشية شكلت عاملاً مباشراً وغير مباشر في الإطاحة بتلك الحكومات وبالتالي عدم استمرارية عمليات التنمية الاقتصادية.

ج/ شهدت بعض فترات الحكم في النيجر كفترة الحكم العسكري للرئيس(سيني كونتشي) التي اسمرت لثلاثة عشر عاماً أتباع بعض السياسات الاقتصادية التنموية التي عملت على إنعاش وازدهار الاقتصاد النيجري، إلّا أنَّ تكرار موجات الجفاف في ١٩٨٤ و1985 إلى جانب إغلاق الحدود البرية مع نيجيريا من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦ زاد من اعتماد النيجر على المساعدة المالية الخارجية، الأمر الذي أعاق جهود التكيف الاقتصادي حتى نهاية فترة حكمه في ١٩٨٧م.

د/ أثقلت الديون الخارجية للنيجر وازدياد الاعتماد على المساعدات الخارجية من تسارع ونجاح برامج التنمية الاقتصادية بها.

هـ/ الاضطرابات العرقية وظهور النزاعات الانفصالية والمطالبة بالحكم الذاتي من (الطوراق) أحد مكونات السياق الاجتماعي بالنيجر وليبيا؛ إذ تجدد التوتر بين النيجر وليبيا بعد حادث مسلح بالقرب من الحدود بين النيجر وليبيا ترتب عليه طرد جميع الطوارق غير النيجريين.

و/ عقد التحدي الأمني الداخلي والإقليمي المحيط من خيارات الحكومات بالنيجر وأولوياتها بالتوجه نحو تحقيق الأمن أم التنمية.

ز/ شكلتْ ظروف البيئة الطبيعية تحدي أمام استمرار جهود التنمية الاقتصادية؛ إذ أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي.[١٦]

2/ مكونات السياق الاجتماعي للنيجر:

يوجد بالنيجر ثمانية قبائل، لكل قبيلة لغتها المنسوبة إليها سواء كانت تكتب بالحروف العربية أو اللاتينية، ومع هذا تُعدّ لغات التعليم الأساسية في النيجر هما اللغتان الفرنسية والعربية، وينتمي أكثر من نصف سكان النيجر إلى قبائل (الهوسا)، في حين ينتمي الجزء الباقي إلى القبائل البدوية الرحالة أو شبه البدوية، من (الزرما الفولاني والطوارق والكانوري والعرب والتوبو والغرمانتشي والبول). وعلى الرغم من افتقار النيجر للعديد من الموارد وتردي الخصائص الطبيعية بها إلّا أنَّ هذه الخصائص عملت على توزيع السكان على مختلف أنحاء النيجر.[١٧]

تاريخياً أوجد الإسلام نمطاً حضارياً وثقافياً في المجتمع النيجري وأحدث تمازجاً بين مختلف القبائل؛ إذ يدين أكثر من ٩٤٪ من إجمالي سكان النيجر بالإسلام، مع وجود تجمعات صغيرة تمارس المعتقدات الوثنية، وتجمعات أخرى يدين أهلها بالمسيحية التي ساعد على انتشارها العديد من البعثات التبشيرية التي قدمت للبلاد إبان الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى المغتربين القادمين من أوروبا وغرب أفريقيا .[18]

3/ مكونات السياق الاقتصادي في النيجر:

يتحدد اقتصاد النيجر بعدة عوامل منها الوضع الجغرافي كدولة حبيسة

من جهة، وصعوبة النقل داخل حدود الدولة نفسها من جهة أخرى، ومع هذا يقوم اقتصاد النيجر على التالي:

أ/ الزراعة، التي تعتبر المحرك للنمو والمساهم بأكثر من النصف في الناتج القومي بالنيجر، ويوظف القطاع الزراعي (٨٤٪) من القوة العاملة بالنيجر. تتبني النيجر نمط الزراعة المطرية بشكل أساسي الذي تبلغ حصته في الناتج المحلي ٤٥,٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

ترتكز الزراعة في النيجر على زراعة المحاصيل المطرية كالحبوب والبقوليات، و(الفول السوداني) الذي يُعد من أهم المزروعات التجارية، يليه (قصب السكر)، هذا إضافة إلى المحاصيل المروية التي تمثل قيمتها (٣٠٪) من الإنتاج الزراعي و(٩٠٪) من الصادرات الزراعية (كالبصل والسمسم واللوبيا). وتُعدّ زراعة الأرز على ضفاف نهر النيجر وبحيرة (الكومادوغو . يوبي) أحد أهم الأنشطة الزراعية في النيجر؛ إذ يكثر استهلاكه في الغذاء بشكل أساسي في المدن الكبرى.[١٩]

أما القطاع الحيواني يشكل (٣٥٪) من الناتج المحلي للقطاع الزراعي، ويشمل تربية (الإبل والأغنام والأبقار والخيول)، وتأخذ تربية الحيوانات المرتبة الثانية من حيث الصادرات التي تُصدر إلى نيجيريا وبنين. وللقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني دور استراتيجي كبير في التخفيف من الصدمات الاقتصادية التي يواجهها النيجر.

ب/ قطاع التعدين والصناعة، يعتبر أحد أهم القطاعات الواعدة في النيجر؛ إذ يوجد به الذهب والفوسفات والحديد والفحم إضافة إلى احتياطي

ضخم من النفط، أمّا في مجال الصناعة تعتبر النيجر أحد أهم دول الغرب الأفريقي المنتجة والمصدرة للنحاس والأحجار الكريمة، كما تحتل بعض الصناعات التقليدية كالأقمشة والجلود والخزف مكانتها كجزء مهم من التراث الثقافي الجاذب للسياح الأجانب.[20]

ج/ استخراج اليورانيوم الذي يُعد أهم سلعة إستراتيجية تستخرج من أراضيها _رغم أنَّه أصبح مصدراً لضعفها والسيطرة عليها_ كونه أحد أهم عناصر القوة التي تمتلكها، ومع هذا لا يشكل هذا العنصر وزناً ذا أهمية في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمية؛ إذ لم يظهر ضمن الموارد المشاركة في التجارة المتبادلة بين النيجر وجوارها؛ نظراً لحساسيته السياسية والأمنية الاستراتيجية الواضحة.

د/القطاع السياحي، لا يمكن التغاضي عن دوره في دعم الاقتصاد النيجري ؛وقد شجع ذلك موقع النيجر نفسه كدولة فاصلة بين المغرب العربي وبقية دول غرب أفريقيا وامتداده بين دول الساحل والصحراء، ويُعدّ هذا الموقع في حد ذاته عاملاً استراتيجياً مهماً في جلب الاستثمارات الأجنبية.[21]

د/ الاستثمارات الأجنبية، تعتمد النيجر عليها بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، والتي توجه أغلبها إلى زيادة الإنتاجية والمقدرة على الصمود أمام الجفاف في نظم الإنتاج الزراعية الحراجية الرعوية (أو ما يعرف بالزراعة الذكية مناخياً) بجانب تحسين قدرة الحكومة على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وتعزيز تقديم الخدمات .

رغماً عن تعدد عناصر قوة الاقتصاد النيجري إلّا انَّه يظل محاطاً بعدد من عناصر الضعف ويتضح ذلك من التالي: أولاً: العوامل الطبيعية المؤثرة على القطاعات الاقتصادية بالنيجر والتي تشمل: تغير المناخ، الذي يفاقم من موجات الجفاف والعواصف الرملية التي تزيد من التصحر، مما يؤثر على صلاحية الأراضي الزراعية التي تتناقص مساحتها بشكل كبير في ظل عجزها عن تلبية احتياجات الأمن الغذائي ؛بسبب التزايد السكاني في ظل سوء استغلال وإدارة الموارد المائية الذي أدى إلى حدوث خلل في الميزان المائي بالنيجر بسبب تفاوت نسبة سقوط الأمطار؛ مما يضغط على المياه الجوفية كمصدر للشرب .[٢٢]

كما يؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي، إذ يؤثر بشكل مباشر على الزراعة المطرية ويؤدي ذلك إلى تقلص المساحة المزروعة، وبشكل غير مباشر يؤثر على القطاع الحيواني ويؤدي إلى تناقص عدد رؤوس الحيوانات كنتاج لضعف المقدرة في الوصول للخدمات البيطرية والإرشاد، وانعدام المقدرة على تأمين المراعي، إضافة إلى صعوبة الوصول للمياه والعلف.[٢٣]

ثانياً: العوامل التنظيمية والإدارية: تتمثل في صعوبة الوصول إلى عوامل الإنتاج؛ لغياب الخطة الاستراتيجية لتمويل برامج البحوث، وضعف خدمات الدعم والإرشاد التي تقدم للمزارعين؛ بسبب افتقار البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي إلى إطار مؤسسي وتمويل كافي، ولصعوبة تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها، مع تدني أجور المنتجين، وصعوبة الحصول على القروض خاصة في مجال الإنتاج الزراعي في ظل المشاكل

التي تعاني منها وكالة تنظيم قطاع التمويل الأصغر.[24]

4/ القطاع التعليمي بالنيجر

على الرغم من اهتمام حكومات النيجر بالتعليم خاصة الأساسي، إلّا أنَّ نسبة الأمية في النيجر تبلغ ٧٠٪، وتبلغ نسبة الإناث منهم ٥٤٪ في المرحلة الابتدائية ؛ إذ ظلت العملية التعليمية بالنيجر تتأثر بمختلف التحديات الناتجة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وظروف البيئة الطبيعية بالنيجر نفسها؛ إذ يشير مؤشر الفقر إلى ضعف مؤشرات العملية التعليمية نفسها، وذلك من حيث عدد المعلمين وتأهيلهم وإعِدادهم من ناحية، وزيادة الوقت المخصص للتعليم مع الاعتماد على وسائل أكثر ديناميكية في ظل الظروف الداخلية المتغيرة بالنيجر من ناحية أخرى، إضافة إلى ضعف السياسات الموازية التي تعمل على محو أمية الكبار.[25]

في سبيل تحسين العملية التعليمية بالنيجر تم التوقيع في العام ٢٠١٣م على إطار شراكة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة تحدي الألفية مع برنامج قطاع التعليم والتدريب الوطني لحكومة النيجر لمدة عشر سنوات من ٢٠١٤_٢٠٢٤م بهدف تعزيز ثقافة القراءة باللغات المحلية خاصةً لدى الصفوف الأولى، وخلق بيئة مادية واجتماعية محسنة، مع تحسين وزيادة مشاركة المجتمع في التعليم جزئياً من خلال دعم الوالدين للتعليم، ومعالجة بعض الأسباب الجذرية لمستويات التغيب العالية من نظام التعليم في النيجر، ومعالجة التفاوت بين الجنسين بالمدارس الابتدائية الذي تبلغ فجوته ١٨٪.[٢٦]

والدولية المؤثرة في التنمية الشاملة في النيجر:

أولاً: المتغيرات الداخلية:

أ/ تحدّي الفقر وزيادة نسبة دخول الأفراد؛ إذ يُعدّ الفقر في النيجر أحد العوامل المعيقة لعمليات التنمية الاقتصادية وقد أدت زيادة نسبة الفقر إلى انعكاسات سلبية في نقص الادخار، وكثرة الديون وارتفاع نسبة الجوع، وتردي المستوى الصحي، وانتشار الأمراض وزيادة نسبة الوفيات، إضافة إلى قلة الاهتمام بالتعليم بجانب عمالة الأطفال، وانتشار مظاهر العنف وظواهر اجتماعية أخرى كالتسول الرشوة والسرقة. ونظراً لازدياد نسبة الفقر في النيجر نالت في العام ٢٠٠٠م فرصة برنامج خفض الديون للدول النامية الأشد فقراً في العالم . التابع لصندوق النقد الدولي . وتم إبرام اتفاقية لخفض معدلات الفقر وزيادة معدلات النمو. وعلى الرغم من توفير (٨٦) مليون دولار في العام ٢٠٠٥م وفقاً للإعفاء من الدين والذي وفّر بعض الأموال للإنفاق على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم والحد من انتشار الأمراض ومشروعات البنى التحتية إلّا أنَّ هذا لم يمنع المجاعة التي ضربت النيجر في ذات العام.[27]

ب/ تحدّي تدهور الموارد الطبيعية وعجز النيجر عن توفير الأمن الغذائي ؛بسبب موجات الجفاف وتغير المناخ والزحف الصحرواي، في ظل القوة التي يمتلكها القطاع الزراعي بالإمكانيات الكبيرة والواعدة خاصةً أنَّ المزروع من الأراضي الزراعية ثلث المساحة القابلة للزراعة. كما يظهر التحدي الكبير من خلال ارتباط تدهور الموارد الطبيعية بزيادة نسبة الفقراء

في النيجر؛ ذلك أنَّ أغلبيتهم يعملون ويعيشون في الريف وترتبط أرزاقهم بالزراعة المتأثرة بالظروف الطبيعية .[٢٨]

ج/ عدم الاستقرار السياسي كأحد أهم العوامل السياسية المؤثرة على عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر والذي اتضح أنَّه أحد أهم معوقات التنمية؛ الذي يظهر من خلال النمط غير السلمي لانتقال السلطة (الانقلابات العسكرية) وعدم شرعية النظم السياسية، في ظل عدم قوة النظام السياسي ومقدرته علي حماية الدولة والمجتمع من التحديات الداخلية والخارجية معاً، مما يترتب عليه تغيير متلاحق في مناصب القيادة السياسية، وضعف في المشاركة السياسية، وشيوع العنف والحروب الأهلية والنزعات الانفصالية والتمردات، التي تؤكد على انتفاء الوحدة الوطنية وارتفاع الولاءات القبلية، وكانت محصلة ذلك بشكل مباشر عدم نجاح السياسات الاقتصادية للنظم المتعاقبة على حكم النيجر.[29]

د/ تفشى الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة بالنيجر، في العام ٢٠١٨م احتلت النيجر المرتبة ١١٤ من أصل ١٨٠ دولة على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. وذلك على الرغم من أنَّ الرئيس (يوسفو) جعل مكافحة الفساد أولوية حكومية وأنشأ لجنة لمكافحة الفساد إلّا أنَّ الفساد ظل يمثل تحدياً ملحاً. [30]

هـ/ تحدي عدم الاستقرار المؤسسي والأمني، وعلو صوت الانتماءات الفرعية دون الوطنية على الانتماء الوطني، في ظل تراجع دور الأحزاب الوطنية والقيادات السياسية ودور منظمات المجتمع المدني في استيعاب

التركيبة الاجتماعية المختلفة والمعقدة، وتوجيه الاقتصاد لنفقات التحديات الداخلية أو الخارجية لمكافحة الإرهاب.

و/ كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي . وهو الأنشطة غير المسجلة قانونياً الذي تمارسه العديد من الأسر. وعدم إدراجه في استراتيجيات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يجعله خارج إطار الدخل القومي، إضافة إلى ضعف وهشاشة البنيان الاقتصادي، وشيوع الاقتصاديات التقليدية واتساع حجم البطالة، واتساع حجم الأمية والجهل والفقر، والتبعية الاقتصادية وتراكم الديون الخارجية، مما أدى إلى ضعف السياسات الاقتصادية، وغيرها من المظاهر ذات البعد الاقتصادي.[٣١]

ز/العوامل الاجتماعية والثقافية، تشمل القيم السلبية التي تعيق نشاط الإنسان، كما تشمل مظاهر عديدة منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية واختلال الهرم السكاني في المجتمع بالنيجر. يبلغ معدل النمو السنوي بالنيجر ٣,٣٪ ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم وهو مصدر قلق للحكومة والوكالات الدولية. والذي لا يتماشى مع مقدراتها الإنتاجية، سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو وانتشار الأمية، والقيم الاجتماعية التي تعطل من دور الإنسان في التنمية خاصة لدور المرأة، شيوع بعض العادات والتقاليد والتصرفات التي تعيق من التنمية في بعدها الاجتماعي كثقافة التسيب، وسوء استغلال أوقات الفراغ والسلبية والافتقاد إلى الجدية وإرادة الإصلاح، وانتشار معدلات الجريمة ومظاهر الانحراف المختلفة والعديد من القيم التي تقلل من القيمة الإنسانية وتظهر بمظاهر سلبية في المجتمع .[٣٢]

2/ التحديات الإقليمية:

أ/ تأثر النيجر كدولة حبيسة بعدم الاستقرار في جوارها الإقليمي وقيام الصراعات الأهلية الداخلية من ناحية وبتوتر علاقتها مع هذا الجوار من ناحية أخرى . من خلال الانعكاسات على الأوضاع الاقتصادية بالنيجر. ؛ إذ تتأثر حركة النشاط التجاري للنيجر استيراد وتصدير عبر الموانئ الخارجية بالاضطرابات الإقليمية لدول الجوار، وقد ظهر هذا الأمر بوضوح عندما توترت العلاقات بين النيجر ونيجيريا الأمر الذي تسبب في إغلاق خطوط نقل النيجر نحو ساحل نيجيريا أو أي منافذ بحرية أخرى ويعود ذلك بهدف تحقيق نيجيريا لمصالح سياسية لها في النيجر، وبسبب الحروب والنزاعات الأهلية في نيجيريا.[33]

ب/ تحدي تدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية . كأحد مظاهر عدم الاستقرار الأمني والمجتمعي . عبر الحدود من دول الجوار لانعدام الأمن واستمرار الصراع في تلك الدول؛ إذ تقع النيجر في وسط شريط إقليمي من الأزمات تحيط بها من جميع الجهات أوضاع سياسية وأمنية صعبة، منها التحديات السياسية والأمنية في مالي وليبيا ونيجيريا والتي تجعل تلبية الاحتياجات الأساسية والحفاظ على الأمن الداخلي تحدياً للسلطات في النيجر. لقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أبريل ٢٠١٩م عدد(221671) لاجئًا و(196717) نازحاً في النيجر خاصةً في منطقتي (ديفا ومارادي).[34]

ج/ إضافةً إلى ذلك تشابه الظروف الاقتصادية في كل من (مالي

وبوركينا فاسو) بالأوضاع في النيجر، الأمر الذي زاد من تردي الأوضاع الاجتماعية بها؛ بسبب الهجرات المتبادلة في أراضيها خاصةً في فترات الجفاف الذي يفضي إلى قلة الموارد وزيادة التنافس حولها.

د/ تحدي زيادة الجريمة المنظمة ونشاط التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، وعلى الرغم من عدم تمركزها في النيجر، إلّا أنَّها نالت نصيباً كبيراً من آثار النشاط الإرهابي وتدهور الأمن الإقليمي، وقد تمكنت العناصر الإرهابية من استغلال عدم الاستقرار إضافة إلى النشاط العسكري من بعض عناصر الدولة في ليبيا الأمر الذي فرض عدم استقرار امني مباشر على الحدود النيجرية المتاخمة لليبيا لتهريب المقاتلين والأسلحة من ليبيا عبر النيجر إلى دولتي مالي ونيجيريا.

لقد شهدت منطقتي (تيلابيري وتاهوا) على الحدود مع (مالي وبوركينا فاسو) نشاط وامتداد النشاط الإرهابي والتهديد الذي تشكله جماعة (بوكو حرام) التي أصبحت أكثر نشاطاً في جنوب غرب (ديفا)، وامتداد النشاط المتزايد (لتنظيم القاعدة) في منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا إلى النيجر بصورة شكلت تهديدًا متزايداً لعمليات استخراج (اليورانيوم) في شمال النيجر في ظل محاولات الجيش النيجري منع وصول العناصر الإرهابية من شن هجمات على أراضيها.[35]توضح هذه الأحداث أنَّ النيجر تواجه العديد من التهديدات الأمنية الرئيسة وعدم استقرار أمني ناتج من تحديات إقليمية محيطة مما يشكل تهديدًا متزايداً لاستقرار النيجر وأمنها يفوق قدرتها على مواجهتها والتصدي لها لوحدها دون تضافر الجهود الإقليمية لمنطقة الساحل والصحراء .[٣٦]

هـ/ وهو الأمر الذي دفع بالنيجر للمشاركة في جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء في الأعوام الأخيرة، خاصةً في حوض بحيرة تشاد ومالي، كجزء من سياق دولي يتسم بتطورات كبيرة. ففي ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م شاركت النيجر في قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة دول الساحل الأفريقي الخمس . موريتانيا تشاد ومالي وبوركينا فاسو. وفرنسا، إلى جانب رئيس الحكومة الإسبانية و رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية وبمشاركة المستشارة الألمانية ورئيس مجلس الاتحاد الأوربي ورئيس الوزراء الإيطالي والأمين العام للأمم للتحقق من طريق توفير الإمكانات البشرية والعسكرية لمحاربة المجموعات الإرهابية التي تنشط بقوة في أربع من بلدان الساحل الخمسة منذ العام ٢٠١٥ ولتقييم العمل العسكري ضد الجماعات الجهادية المسلحة في هذه المنطقة التي ينتشر بها ما يقرب من خمسة آلاف جندي فرنسي والتي تم الاتفاق عليها في قمة (أبو) الفرنسية يناير ٢٠٢٠م.[37]

3/ المتغيرات الدولية:

أ/ الاستغلال الأجنبي لمناجم (اليورانيوم) بالنيجر واحتكاره من قبل بعض الشركات كشركتي (سومايز) و(كومينـاك) الفرنسيتين في ظل سعى القوى الدولية الأخرى . الصين وروسيا . إلى إيجاد موطئ قدم في المنطقة الغنية بموردي اليورانيوم والنفط. تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتلبية ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية من مصادر في الساحل والصحراء، كما تحرص في ذات الوقت على مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، والذي يضر بمصالحها الخاصة.[٣٨]

ب/ بناءاً على ذلك أنشأت عدد من القوى الدولية قواعد عسكرية في النيجر بهدف منع تدفق المقاتلين المسلحين والأسلحة عبر الصحراء ومواجهة المنظمات الإرهابية وتعزيز نفوذها في منطقة الساحل، حيث أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية في مدينة (أغاديز) بشمال النيجر بتكلفة بلغت 100 مليون دولار، إضافة إلى عدة مهابط لطائرات الاستطلاع بدون طيار. كما كثفت في ذات الوقت من وجودها العسكري في النيجر؛ الذي يُعد من أولويات عمليات الأمن القومي الأمريكي في منطقة الساحل، بهدف محاربة الإرهاب وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة .وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2015م اتفاقية تعاون أمني وعسكري مع النيجر بموجبها تم نشر (٨٠٠) جندي في النيجر للقيام بمهام مختلفة. أمّا فرنسا فقد كانت تدير قاعدتين عسكريتين في النيجر واحدة في (نيامي) تعمل كمركز قيادة لعملية (برخان) بهدف مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، والأخرى في شمال النيجر، لمراقبة تحركات المنظمات الإرهابية في المنطقة لكنها قامت بإغلاقها.[39]

ج/ وفي ظل ذلك تتسارع بعض الدول إلى تعزيز نفوذها في المنطقة والحصول على يد في إعادة الهندسة الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل في ضوء التطورات الحالية، حيث وقعت تركيا اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري مع النيجر تمهد الطريق لإنشاء قاعدة عسكرية تركية في النيجر.[40] كما أرسلت إيطاليا في العام ٢٠١٨م (470) جنديًا إلى النيجر في مهمة تدريب عسكرية بهدف المساعدة في حماية حدود النيجرية ومكافحة المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة .[41]

د/ تحدي تزايد اعتماد النيجر على القوى والمنظمات الدولية في تقديم المساعدات الخارجية والمنح والقروض، فيما يتعلق بتقوية الاقتصاد والحد من الفقر وتعزيز الأمن، عليه تظل برامج النمو وتنمية اقتصادها رهينة لطبيعة وتقلب علاقتها مع تلك القوى الدولية والمنظمات، كما أنَّ استمرار الدعم اللوجستي ذو البعد السياسي المشروط يقيد عمليات التنمية.[٤٢]

المحور الرابع استشراف المستقبل:

يمكن استشراف مستقبل التنمية الاقتصادية في النيجر من خلال النظر إلى حجم الموارد الاقتصادية المتاحة بها ومدى توافق استغلال وتوزيع السكان مع هذه الموارد، في ظل إدارة سياسية واقتصادية فاعلة تراعي التغيرات المتعددة والمتداخلة الأبعاد التي تفرز تحديات ذات طبيعة داخلية متداخلة من حيث التأثيرات بالتحديات الإقليمية والدولية وحتى البيئية التي تجعل من الصعب استقرار النظام البيئي صاحبة النصيب الأكبر في التأثيرات على بلد تقوم تنميتها الاقتصادية في جانبها الأكبر على القطاع الزراعي. عليه ومما سبق يمكن استشراف مستقبل التنمية الاقتصادية بالنيجر على ضوء المتغيرات السابقة كالتالي:

أولاً: السيناريو الإتجاهي الخطي / سيناريو استمرار الوضع الراهن، الذي ينظر إلى بقاء الأوضاع الاقتصادية كما هي بالنيجر، في ظل ثبات مؤشرات التنمية الاقتصادية، والمتحكم في ذلك مدى مرونة سياسات التنمية الاقتصادية في النيجر كمتغير أساسي في ظل استمرار تنامي التحديات والمتغيرات الداخلية والخارجية، يتبنى هذا السيناريو دفوعات أنَّ

المتغيرات الداخلية المحلية ذات المنشأ الطبيعي هي العامل الفاعل في التأثير على عمليات التنمية الاقتصادية ومستقبلها.

ثانياً: السيناريو التفاؤلي التطويري / سيناريو التغير للأحسن، ينظر بتفاؤل بشأن أهمية استمرار عمليات التنمية الاقتصادية رغماً عن التحديات والمتغيرات المحلية والخارجية، من خلال العمل على ترشيد العلاقات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، وتحديد مهام المؤسسات والأطراف المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية، وخلق هيئات أو أجهزة للإشراف والمتابعة بفعالية لعمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بهدف معالجة الآثار الناتجة عن هذه المتغيرات والتي قد توثر سلباً على التنمية الاقتصادية بالنيجر أو قد توقفها تماماً، عليه يتفاءل هذا الاتجاه باستمرارية عمليات التنمية الاقتصادية خاصة إذ تم تبني التنمية الاقتصادية المحلية، وعليه يكون المتحكم في دعم برامج التنمية الاقتصادية هي المتغيرات السياسية الداخلية في النيجر التي تنظر بعين الاعتبار إلى أهمية التوظيف الأمثل للموارد الاستراتيجية لدعم عمليات التنمية الاقتصادية الوطنية، إضافةً إلى ضرورة الاهتمام بتأميم التعليم الذي يقلل الفروقات بين مؤشرات التعليم والأمية في المجتمع النيجري. تأتي دفوعات هذا السيناريو من خلال التطور النسبي في تقوية الجانب القانوني والتشريعي الخاص بالتنمية الاقتصادية وتقوية الاستثمار في الموارد البشرية وتحديد الاستثمارات ذات الأولوية .

ثالثاً: السيناريو الكارثي التشاؤمي/ سيناريو التغير للأسوأ، ينظر بتشاؤم ومخاوف حول بقاء وحضور تحدي الفقر والبطالة أمام التنمية الاقتصادية

آنياً ومستقبلاً وبقاء الأسباب الهيكلية والتنظيمية التي تحول دون توفير فرص العمل الكافية لاعتماد الاقتصاد النيجري على الظروف الطبيعية في استغلال الأرض من ناحية ولخصائص تتعلق بالقوة العاملة من ناحية أخرى والتي لا تتناسب وسوق العمل. تتمثل دفوعات هذا السيناريو في ازدياد عوامل الفقر والحرمان كنتاج لحالات الاعتداء أو النزاعات مما يزيد من خطر عدم الاستقرار والعنف ودخول النيجر في حرب أهلية مما قد يترتب عليه هجرة داخلية . نزوح من الريف للمدن أو من مناطق اقل موارد إلى أخرى تكثر بها الموارد . أو هجرة خارجية . ينتج عنها هجرة الكفاءات التي تعتبر رأس المال البشري في قيادة ونجاح عمليات التنمية الاقتصادية . في ظل ازدياد عدم الاستقرار الأمني في الجوار الإقليمي وازدياد أعداد اللاجئين وازدياد نسبة العابرين بالنيجر لدول أخرى، فضلاً عن تزايد أعمال الإرهاب في المنطقة، واستمرار المساعدات الخارجية والمنح وتزايد نسبة الوجود العسكري الأجنبي بالنيجر الأمر الذي يفرض قيوداً بالنسبة لقرارات الدولة وأولوياتها فيما يتعلق بدعم عمليات التنمية الاقتصادية أم بدعم اتجاهات تحقيق الأمن والاستقرار، مما يترتب عليه تراجع أكثر أو توقف تام في عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر.

عليه ومما سبق قد يصبح أي من هذه السيناريوهات واقعاً كما قد تظهر سيناريوهات أخرى، لكنَّها ستظل رهينة بمدى مرونة عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر، في الاستجابة لتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية.

المحور الخامس الخاتمة والنتائج والمقترحات:

الخاتمة:

تركزتْ عمليات التنمية الاقتصادية في النيجر على تدخل الدولة كفاعل رئيس لأحداث التغيرات الاقتصادية اللازمة لبدء واستمرار عمليات التنمية الاقتصادية؛ متعللة بتعدد مكونات الاقتصاد النيجري من ناحية وبسبب ضخامة التحديات المحيطة به والمؤثرة عليه داخلياً وخارجياً من ناحية أخرى.

شكل العامل الاقتصادي نفسه وظروف البيئة الاقتصادية التي أدت دوراً بارزاً في التأثير على برامج التنمية الاقتصادية في النيجر عاملاً فاعلاً في الإطاحة بمختلف الحكومات التي تعاقبت على حكم النيجر بجانب العوامل السياسية الأخرى متمثلة في عدم الاستقرار السياسي والعوامل الأمنية والمجتمعية الثقافية، ويظهر هذا الأمر جلياً من خلال ضعف مؤشرات التنمية الاقتصادية بأقل من المتوقع والمرسوم لها، هذا بجانب التحديات الخارجية الإقليمية المحيطة بالنيجر والتي أثرت بشكل مباشر على اقتصادها.

ومع كل هذا لا يمكن التغاضي عن حدوث التحسن النسبي في إدارة برامج التنمية الاقتصادية في النيجر كالاهتمام بالتعليم والصحة ومحاولات الحد من الفقر والبطالة، إضافة إلى استمرارية الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في ظل ازدياد نشط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، وحالات عدم الاستقرار السياسي والأمني من

دول الجوار المحيطة، إلا أن التحدي الأكبر في إدارة عمليات التنمية الاقتصادية يظل قائماً في تحدي الفقر وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

توصلتْ الورقة إلى النتائج التالية:

أ. يمثل (اليورانيوم) للقوى الدولية أحد أهم الثوابت الاستراتيجية ذات التأثير المباشر وغير المباشر عليها، ومن هنا برزت أهمية السعي للحصول عليه أو على أقل تقدير احتكاره ومنع الأطراف الأخرى من الحصول عليه، مما جعله الفاعل الذي يمكن أنْ يؤدي دوراً مهماً في تواجدها في منطقة غرب ووسط أفريقيا.

ب. غيّرتْ الدول الكبرى من توجهاتها نحو النيجر من الأهداف الاقتصادية البحتة إلى أهداف عسكرية وأمنية ؛ دافعها خلق بيئة إقليمية ودولية تسهل استمرار تفعيل ونمو قدراتها الاقتصادية وفتح أسواق جديدة لها.

ج. تتأثر عمليات التنمية الاقتصادية في النيجر بشكل مباشر وغير مباشر بموقعها الجغرافي كدولة حبيسة تعتمد في نشاطها التجاري على دول الجوار الأمر الذي يجعلها رهن بمدي تحسن أو سوء علاقتها مع جوارها ومدي الاستقرار النسبي الداخلي في هذا الجوار.

د. يشكل النمو السكاني المتزايد في النيجر تحدي كبير في ظل زيادة حدة الاضطرابات المناخية الحادة خاصةً الجفاف مع عدم استمرار التنمية الاقتصادية الأمر الذي يجعل سكانها في حالة فقر طويل يدفعهم للهجرة أو اللجوء لدول الجوار بحثاً عن أوضاع اقتصادية أفضل.

هـ. يصعب تجاوز وفصل دور التحديات والمتغيرات الداخلية عن التحديات

الخارجية الإقليمية والدولية . في تأثيراها على عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر؛ إذ تأخذ كل تحديات دور العامل الرئيسي المحفز والمؤثر وتأخذ بقية العوامل والتحديات الدور الثانوي في التأثير على التنمية الاقتصادية بالنيجر.

و. أثّر تجاهل دور التنمية البشرية سلباً على عملية التنمية الاقتصادية بالنيجر؛ إذ إنَّ افتقاد القوى العاملة للمعارف والخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية يؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاقتصادية.

ز. صعوبة حرص النيجر على المحافظة على مصدر تمويل مستقر وطويل الأجل _سواء كان المصدر داخلي أو خارجي في شكل منح وقروض_ لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والمحافظة عليه.

توصلت الورقة إلى المقترحات التالية:

أ. التعرف على الكيفية التي يعمل بها القطاع غير الرسمي بالنيجر حتى يتم إدراجه في عمليات التنمية الاقتصادية بتقديم الدعم له وزيادة الإنتاجية فيه.

ب. الاستفادة من توفر بعض الموارد الاقتصادية في بعض الأقاليم وتوظيفها ايجابياً في دعم عمليات التنمية الاقتصادية المحلية التي تدعم مقدرات الإدارات المحلية كاستراتيجيات أساسية في التقليل من حدة الفقر وتوفير فرص عمل والتقليل من البطالة في بعض المناطق بالنيجر.

ج. زيادة الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الإقليمي المحيط بالنيجر حتى

يتم التعرف على الفرص والأسواق الجديدة لتنمية النشاط الاقتصادي كالاهتمام بالقطاع السياحي مثلاً.

د. حرص النيجر على حصولها على عائداتها من (اليورانيوم) بالعملة الأجنبية وتقليل الحصول على المنح والمعونات الخارجية.

هـ. العمل على تشجيع المستثمرين على أهمية استعمال النقل الجوي خاصة للبضائع ضئيلة الحجم مرتفعة القيمة مع المحافظة على أسعار شحن تشجع ذلك، الأمر الذي يقلل من خضوع النيجر للتقلبات السياسية والاضطرابات الأمنية مع دول الجوار.

و. الاهتمام بتوفير الأمن والاستقرار اللذان يعتبران شرطان ضروريان لتخفيض الفقر والبطالة خاصةً في المناطق التي تزداد فيها مؤشرات الفقر بالنيجر.

ز. مرونة عمليات التنمية الاقتصادية بالنيجر حتى تكون أكثر استجابة في التعامل مع التحديات والتغيرات الداخلية والدولية.

ح. مراجعة الدروس والاستفادة من خبرات الدول الأفريقية في نجاح واستمرارية عمليات التنمية الاقتصادية مع مراعاة خصوصية المجتمع النيجري والفرص والتحديات المحيطة به التي تدعم أو تعرقل عمليات التنمية الاقتصادية.

الهوامش

١-) محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، 1999م، ص 10.

٢-) راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في أفريقيا، (جامعة القاهرة: القاهرة)، 2005م، ص23.

٣-) نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية،(ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر)، 2007م، ص45.

٤-) صدر الدين صواليلي، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، رسالة ماجستير منشورة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،٢٠٠٦م ص٥٧.

٥-)Canzanelli Giancarlo، "رؤية حول أفضل ممارسات التنمية الاقتصادية المحلية في بعض الدول والمنظمات»، التنمية الاقتصادية المحلية، تنمية الموارد البشرية والعمل الناجح، منظمة العمل الدولية،

http://www.ilo.org/public/english/univeritas/publi.htm.

٦-) أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، 2001، ص 51

٧-)نادية سعد الدين، «أي مستقبل للنظم الإقليمية في ظل بيئة عدم الاستقرار؟»، مجلة السياسية الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد٢١٣، (يوليو٢٠١٨م)، ص١٨.

٨-) عبد الرحمن أبو خريس، «أثر المتغيرات الإقليمية الراهنة على توجهات السياسة الخارجية السودانية»، مؤتمر السودان والمتغيرات الإقليمية والدولية، (الخرطوم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٦-٨ فبراير ٢٠١٧م)، ص٣٩

٩-) نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي، (دمشق: دار جامعة ديالي للنشر، ٢٠١٠م)، ص١٥.

١٠-) محمد بن ناصر العبودي، أيام في النيجر، الطبعة الأولى، (ب.ن: بيروت)، 1994 م، ص٦٠.

١١-) نسرين الصباحي، "الاهتمام المتنامي بالنيجر الدوافع والابعاد"،وحدة الدرسات الأفريقية، (المركز المصري للفكر والدرسات الاستراتيجية: القاهرة)،اكتوبر 2019م، ص4. https://aoklwm7gzqklxjadbknoulhupy-jj2cvlaia-66be-www-ecsstudies-com.translate.goog/7237

١٢-) احمد عسكر، "الدور الإقليمي للنيجر الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء مقوماته وتحدياته ومستقبله»، (مركز الإمارات للسياسات: الإمارات)، سبتمبر 2020م، ص 5.

(*) قاعدة (ماداما) أنشأت في أغسطس 2014 بقوة عسكرية فرنسية تبلغ ثلاثة ألف جندي ضمن عملية (برخان) الهادفة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وتم إغلاق القاعدة في يوليو ٢٠١٩م بعد الاحتجاجات النيجرية على رفض الوجود الأجنبي الذي لم يوقف الأنشطة الدموية للجماعات الإرهابية.

١٣-) احمد يوسف، تقرير «النيجر شعب فقير فوق ارض ثرية»، الأناضول، يوليو ٢٠١٧م، https://www.aa.com.tr/ar ٨٥٢٠٥٣

١٤-)عبد الرحمن أوسي المامي، «الإسلام في النيجر في القرن العشرين»، رسالة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية، جامعة الزيتونة، تونس،٢٠٠٧م، ص١٦٥.

١٥-) أحمد يوسف، مرجع سابق.

١٦-) عبد الرحمن أوسي المامي، مرجع سابق، ص١٦٦_١٦٧.

١٧-) محمد سراج أحمد، «دور منهج التعليم الإسلامي في المرحلة الإعدادية وتنظيم المجتمع في النيجر»، رسالة ماجستير غير منشورة في المناهج وطرق التدريس، جامعة الخرطوم، ٢٠١٢م، ص ٣٢.

١٨-) محمن لولي أبو بكر، «اللغات الوطنية في إعلام النيجر بين الاعتناء والتهميش، مع إشارة خاصة للغة الهوسا»، مجلة الإسلام في أفريقيا، العدد، ١١، يونيو٢٠١٨م، ص٢١٢.

١٩-) ايمانويل جروي، "النيجر دولة غنية باليورانيوم"، هيردويت، معهد البحوث الفرنسية للتنمية (معهد دراسات أفريقيا: فرنسا) العدد ١٤٢،مارس ٢٠١١م، ص ١٠_١٢.

٢٠-) إيمانويل جروي، مرجع سابق، ص ١٢ .

٢١-) إيمانويل جروي، مرجع سابق، ص٨

٢٢-) دعم الاستثمار، خلق مجموعة من مدربي الاستثمار الريفي في النيجر، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة،-http://www.fao.org/sup /port-to-investment/our-work/success-story-detail/ar/c/1204277

٢٣-) عبد الحكيم ميهوبي، "التغيرات المناخية الأسباب المخاطر ومستقبل البيئة

العالمي»، (دار الحلدونية للنشر والتوزيع :الجزائر)، 2011م، ص185.

٢٤-) حنين العتوم، "اقتصاد النيجر"، يونيو 2020م، ص 4، موسوعتك بالعربي على الرابط https://e3arabi.com

٢٥-) محمن لولي أبو بكر،»التخطيط التربوي وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة في دولة النيجر"، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم التربية، جامعة دنقلا، ٢٠١٧م، ص ٦٣.

٢٦-) وقائع التعليم في النيجر 2، صحيفة حقائق التعليم في النيجر،21 سبتمبر 2018م، https://www.usaid.gov/documents/1860/niger-educa-tion-fact-sheet-0

٢٧-) هورستافيلدت، "اقتصادي غدق فقرًا»، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، (المجلس الوطني للثقافة والفنون: الكويت)، العدد٣٣٥، يونيو٢٠٠٧م، ص ٢٠٧_٢٠٨

٢٨-) عبد الوهاب انكو، «النيجر تحت الإدارة الفرنسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، في التاريخ، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الآداب، ٢٠١٨م، ص١٥١.

٢٩-) رائد نايف حاج سليمان،" الاستقرار السياسي ومؤشراته "،مجلة الحوار المتمدن، العدد 2592، بتاريخ 12\3\2009م http//www.ahewar.org

٣٠-) تقرير منظمة الشفافية الدولية، مدركات مستوى الفساد في القطاع العام، في 180 دولة / إقليم في العالم، برلين،يناير ٢٠١٩م، ص٢، transparency.org

٣١-)عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثه في التنمية، (مصر: الدار

الجامعية، الإسكندرية)، 2000م، ص229.

٣٢-) محمد شفيق، مصدر سبق ذكره، ص 50.

٣٣-) عبد الله الأشعل، حول بعض مشاكل الدول الحبيسة «، المجلة المصرية للقانون الدولي، (الجمعية المصرية للقانون الدولي: القاهرة)، ب. ت، ص١١٢.

٣٤-) وليد نبيل على محمد،"الدول الحبيسة في غرب أفريقيا _دراسة في الجغرافيا السياسية» رسالة ماجستير منشورة في الجغرافيا البشرية،جامعة القاهرة، اغسطس٢٠٠٣م،ص ١٦٧.

٣٥-) الإرهاب يؤرق الساحل الأفريقي.. قمة لمجموعة الخمس النيجرو بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا وتشاد، النيجر اليوم على الرابط،

https://web.facebook.com/NigerAujourdhui

٣٦-) احمد عسكر، مرجع سابق، ص٩.

٣٧-) الإرهاب يؤرق الساحل الأفريقي.. قمة لمجموعة الخمس النيجرو بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا وتشاد، مرجع سابق.

٣٨-) ايمانويل جروي، مرجع سابق، ص13.

٣٩-) أحمد عسكر، مرجع سابق، ص ١٠.

٤٠-) إستراتيجية التنمية والأمن في الساحل الصحراوي مناطق النيجر،قسم الامن المعقد في ظل التحديات الرئيسة،مكتب الوزراء، أكتوبر 2011م، ص٣٠.

٤١-) أحمد عسكر، مرجع سابق، ص١٠_١١. ص٣٠.

٤٢-) نسرين الصباحي، مرجع سابق، ص 5.

المصادر والمراجع

أولاً: التقارير والاستراتيجيات

١/منظمة الشفافية الدولية، مدركات مستوى الفساد في القطاع العام، في ١٨٠ دولة / إقليم في العالم، برلين، يناير ٢٠١٩م، transparency.org

٢/ احمد يوسف، تقرير «النيجر شعب فقير فوق ارض ثرية»، الأناضول، يوليو ٢٠١٧م.

٣/ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ملخص الحالة دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي، ٢٠٠٨م، ص ٤٥.

٤/ أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠١.

٥/ إستراتيجية التنمية والأمن في الساحل الصحراوي مناطق النيجر، قسم الأمن المعقد في ظل التحديات الرئيسة، مكتب الوزراء، أكتوبر ٢٠١١م.

ثانياً: الكتب باللغة العربية

١/ عبد الحكيم ميهوبي،»التغيرات المناخية الأسباب المخاطر ومستقبل البيئة العالمي»، (دار الحلدونية للنشر والتوزيع :الجزائر)، ٢٠١١م.

٢/ محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، ١٩٩٩م.

٣/راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا، (جامعة القاهرة :القاهرة)، ٢٠٠٥م.

٤/ نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، (ديوان المطبوعات الجزائرية: الجامعية)، ٢٠٠٧م .

٥/ نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي، (دار جامعة ديالي للنشر: دمشق)، ٢٠١٠م.

٦/ فايزة الباشا محمد، الأمن الاجتماعي في ظل النظام العالمي الجديد،(د.م، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر)، ٢٠٠٦م.

٧/عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثه في التنمية، (مصر : الدار الجامعية، الإسكندرية)، ٢٠٠٠م.

الرسائل العلمية:

١/ صدر الدين صواليلي، «النمو والتجارة الدولية في الدول النامية»، رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، ٢٠٠٦م.

٢/ محمن لولي أبو بكر،»التخطيط التربوي وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة في دولة

النيجر»، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم التربية، جامعة دنقلا، ٢٠١٧م.

٣/ عبد الوهاب انكو، «النيجر تحت الإدارة الفرنسية»، رسالة ماجستير غير منشورة، في التاريخ، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الآداب، ٢٠١٨م.

٤/ محمد سراج احمد، «دور منهج التعليم الإسلامي في المرحلة الإعدادية وتنظيم المجتمع في النيجر»، رسالة ماجستير غير منشورة في المناهج وطرق التدريس، جامعة الخرطوم، ٢٠١٢م.

٥/ عبد الرحمن أوسي المامي، «الإسلام في النيجر في القرن العشرين»، رسالة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية، جامعة الزيتونة، تونس، ٢٠٠٧م.

المجلات والدوريات:

١/ نادية سعد الدين، «أي مستقبل للنظم الإقليمية في ظل بيئة عدم الاستقرار؟»، مجلة السياسية الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد ٢١٣، يوليو٢٠١٨م.

٢/ محمن لولي أبو بكر، «اللغات الوطنية في إعلام النيجر بين الاعتناء والتهميش، مع إشارة خاصة للغة الهوسا»، مجلة الإسلام في إفريقيا، العدد، ١١، يونيو ٢٠١٨م.

٣/ احمد عسكر،»الدور الإقليمي للنيجر الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء مقوماته وتحدياته ومستقبله»، (مركز الإمارات للسياسات: الإمارات)، سبتمبر ٢٠٢٠م.

٤/ ايمانويل جروي، «النيجر دولة غنية باليورانيوم»، هيردويت، العدد ١٤٢، مارس ٢٠١١م.

٥/هورستافيلدت،»اقتصاد يغدق فقرًا»، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، (المجلس الوطني للثقافة والفنون: الكويت)، العدد٣٣٥، يونيو٢٠٠٧م .

٦/ وليد نبيل على محمد، «الدول الحبيسة في غرب إفريقيا _دراسة في الجغرافيا السياسية» رسالة ماجستير منشورة في الجغرافيا البشرية، جامعة القاهرة، اغسطس٢٠٠٣م.

٧/ عبد الله الأشعل، حول بعض مشاكل الدول الحبيسة «، المجلة المصرية للقانون الدولي، (الجمعية المصرية للقانون الدولي: القاهرة)، ب.ت.

الندوات والمؤتمرات العلمية :

١/ عبد الرحمن أبو خريس، «أثر المتغيرات الإقليمية الراهنة على توجهات السياسة الخارجية السودانية»، مؤتمر السودان والمتغيرات الإقليمية والدولية، (الخرطوم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٦-٨ فبراير ٢٠١٧م.

الشبكة الدولية للمعلومات

١/ Canzanelli Giancarlo، «رؤية حول أفضل ممارسات التنمية الاقتصادية المحلية في بعض الدول والمنظمات»، التنمية الاقتصادية المحلية، تنمية الموارد البشرية والعمل الناجح، منظمة العمل الدولية، http://www.ilo.org/public/english/ univeritas/publi.htm.

٢/ رائد نايف حاج سليمان، « الاستقرار السياسي ومؤشراته «،مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٢، بتاريخ ٢٠٠٩\٣\١٢م http//www.ahewar.org

٣/ نسرين الصباحي، «الاهتمام المتنامي بالنيجر الدوافع والأبعاد»، وحدة الدراسات الإفريقية، (المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية: القاهرة)، أكتوبر ٢٠١٩م https://aoklwm٧gzqklxjadbknoulhupy-jj٢cvlaia٦٦be-www-ecsstudies-com.translate.goog/٧٢٣٧.

٤/ حنين العتوم، «اقتصاد النيجر»، يونيو ٢٠٢٠م، ص ٤، موسوعتك بالعربي على الرابط https://e٣arabi.com

٥/ دعم الاستثمار، خلق مجموعة من مدربي الاستثمار الريفي في النيجر، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، http://www.fao.org/support-to-investment/our-work/success-story-detail/ar/c/١٢٠٤٢٧٧

٦/ الإرهاب يؤرق الساحل الأفريقي.. قمة لمجموعة الخمس النيجر وبوركينا فاسو، مالي، موريتانيا وتشاد، النيجر اليوم على الرابط، https://web.facebook.com/NigerAujourdhui.

٧/ وقائع التعليم في النيجر ٢، صحيفة حقائق التعليم في النيجر، ٢١ سبتمبر ٢٠١٨م، https://www.usaid.gov/documents/١٨٦٠/niger-education-fact-sheet-٠